مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٧) العدد (٤) ٢٠٢٣
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (٧) No. (٤) 2023

الاستدلال على المفعولية في شبه الجملة العربية

د. حسن عبد الكريم شحود(*)

مهنا علي علي(**)

تاريخ الإيداع ٤/٢٤ /٢٠٢٣. قُبِل للنشر في ٦/٢١ /٢٠٢٣)

□ **ملخّص** □

يتناول البحث ما قدمه بعض النحاة قديماً وحديثاً من رؤى وتصورات يُستدَلُّ من خلالها على بعض مظاهر المفعولية ومعانيها في شبه الجملة؛ إذ إنهم بيّنوا في تصوراتهم كيفية وصول تأثير الفعل أو شبهه إلى الاسم المجرور الذي يفترضونه واقعاً في رتبة المفعول، بفعل هذا التأثير المرتبط بدور حروف الجر في التركيب، وأوضحوا كيفية انتقال الظرف من بابه إلى باب المفعول به في مسألة النيابة عن الفاعل. والبحث إذ يستقري تصوراتهم يحاول الاهتداء إلى أهم الأدلة التي أقاموها، والتي تبين معاني المفعولية المختلفة في شبه الجملة.

الكلمات المفتاحية: العامل، المفعولية، شبه الجملة.

(*): أستاذ مساعد – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة طرطوس – طرطوس – سورية.

(**): طالب دراسات عليا (ماجستير) / لغويات – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٧) العدد (٤) ٢٠٢٣
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (٧) No. (٤) 2023

Deducing Accusativety in the Arabic Semi-Sentence

Hasan Abdul Kareem Shahoud(*)
Mhanna A. Ali(**)

(Received ٢٤/٤ /٢٠٢٣. Accepted ٢١/٦/٢٠٢٣)

□ ABSTRACT□

This research studies what ancient and modern grammarians believe of the accusative aspects on the semi-sentence. They clarify the effects of verbs or semi-verbs on the nouns, which are used accusatively and datively. These grammarians assume that these nouns are in the accusative case due to the associated effect of prepositions. Also, they clarify how the normal function of adverbs is changed into accusatively in semi-agent cases.

This research tries to deduce and confirm those assumptions and the instances grammarians have set about the accusative case in semi-sentences.

Key words: agent – accusatively – semi-sentence.

(*): A Co-Professor in Arabic Department - Faculty of Letters and Human Sciences - Tartous University – Tartous - Syria.
(**): A Scholar Master in Linguistics - Faculty of Letters and Human Sciences - Tishreen University – Lattakia - Syria

مقدمة:

المفعولية في شبه الجملة، في أحد معانيها الرئيسة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة تعدي الفعل وشبهه إلى نصب الاسم الواقع في رتبة المفعول به؛ إذ ثمة أفعال اتسمت بالقوة فوصل تأثير عملها إلى الاسم مباشرة، وهناك أفعال أخرى ضعفت وقصرت فلم يتجاوز عملها بنفسها رفع الفاعل، فاستعانت بحروف الجر، بوصفها إحدى وسائل تعدية هذه الأفعال إلى الاسم المجرور الذي كان من حقه في الأصل أن يكون معمولاً للفعل، وهذا يعني أن الاسم المجرور جُرّ لفظاً بحرف الجر، وبقي في رتبة المفعول به، وهذا الأمر ينطبق على الاسم المجرور بحرف جر دال على التعليل، أو بحرف جر دال على الظرفية فهو في رتبة المفعول محلاً من حيث تعلّقه بالعامل بكيفية من الكيفيات التي تفضي إلى معنى خاص من معاني المفعولية، ينسجم مع المعنى السياقي الخاص بحرف الجر. وهذا ما سيحاول البحث الاستدلال عليه معتمداً على تصور المتقدمين من النحاة لهذه المسألة، وعلى جهود الباحثين المحدثين الذين كان لهم دور مهم في إيضاح رؤى النحاة القدامى بخصوصيتها.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في أنه يستدِلُّ على ظاهرة نحوية تناولها النحاة في مواضع متفرقة من كتبهم، في أثناء معالجتهم بعض القضايا التي تتصل بها من جهة ما، ولم يفردوا لها باباً خاصاً، ومن هنا يعمل البحث على جمع شتاتها في هيئة تبيّن جزئياتها وتفصيلاتها العديدة عند بعضهم، وتوضّح عنايتهم بالمستوى التركيبي والدلالي لشبه الجملة.

منهج البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفي الذي يستقري تصورات النحاة للمفعولية في شبه الجملة، ويعمد إلى وصف هذه الظاهرة النحوية عندهم، ثم يقوم بدراستها وتحليلها في ضوء الشواهد والأمثلة التي أوردوها عليها، فيستخلص أهم الأدلة التي توضح صحة ما ذهبوا إليه، ويبيّن النتائج التي توصل إليها.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى الاستدلال على مظاهر المفعولية ومعانيها في شبه الجملة عند النحاة العرب، وإلى بيان كيفية احتجاجهم على صوابيتها وصحتها، وإبراز تصورهم لأحقية الاسم المجرور في كونه معمولاً للفعل وشبهه بالنصب، وإظهار رؤيتهم في انتقال الظرف من بابه إلى باب المفعول به.

أولاً: المفعولية اصطلاحاً:

ورد المعنى الاصطلاحي للمفعولية في أحد المعاجم النحوية الحديثة، فهي: "عامل النصب في المفعول به"( )، والرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ) يقول في خصوص معنى المفعولية: "وأما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين أو شبهه بناء على أنه به يتقوم المعنى المقتضي للرفع – أي الفاعلية. والمعنى المقتضي للنصب أي المفعولية"( ). إن ما ورد بينَ المقبوسين[٢] السابقين يقصر معنى المفعولية على حالة نصب المفعول به، وهو

(): المعجم المفصّل في النحو العربي: الدكتورة عزيزة فوّال بابستي– ط١– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان– ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ص: ١٠٤٣.

٢): شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: الرضي الإستراباذي – دراسة وتحقيق الدكتور حسن بن محمد إبراهيم الحفظي– القسم الأوّل– ط١–

المعنى الرئيس لها، ولكن المفعولية معنى نحوي عام قد يشمل حالة المفاعيل الأخرى؛ ولذا يمكن النظر في المعنى الاصطلاحي للفظة المفعول؛ لأنه ربما يقدّم توضيحاً أشمل من دلالة المفعولية فـ "المفعول في اصطلاح النحاة: اسم قُرن بفعل لفائدة، ولم يُسند إليه ذلك الفعل، وتعلق به تعلّقاً مخصوصاً،... والمراد بالتعلّق المخصوص هو كونه جزء مدلوله، أو محله، أو ظرفه، أو علته، أو مصاحب معموله"(١)، وبناء على هذا المعنى الاصطلاحي الذي يشمل المفاعيل الخمسة، واعتماداً على ما سبق يمكن للبحث أن يقدم تصوراً مقارباً لمفهوم المفعولية؛ فهي: المعنى النحوي العام الذي يقوم أو يوجد عند تعلّق الاسم بالعامل بكيفيات مختلفة، وكلُّ كيفية تحدد الوظيفة النحوية التي تبيّن الدلالة المرادة للاسم –أو ما يقوم مقامه في بعض الحالات– الواقع مفعولاً، وهذا المعنى يقتضي أن ينصب العامل المفعول لفظاً، أو تقديراً، أو محلاً.

ثانياً: مفهوم شبه الجملة:

عرّف الدكتور فخر الدين قباوة شبه الجملة وبيّن سبب تسميتها بهذا الاسم؛ إذ يقول: "شبه الجملة هي الظرف، أو الجار الأصلي مع المجرور، وإنما سميت بذلك؛ لأنها مركبة كالجمل، فهي تتألف من كلمتين أو أكثر، لفظاً وتقديراً، وهي غالباً تدل على الزمان والمكان، وإن تعلّقت بكونٍ محذوفٍ دلّت على ضميرٍ مستترٍ أيضاً، فكانت كالجمل في تركيبها، ولذا فهي تغني أحياناً عن ذكر الجملة وتقوم مقامها"(٢).

وما ذهب إليه الدكتور قباوة في تعريف شبه الجملة يذهب إليه الدكتور خليل أحمد عمايرة فيقول: "ونقصد شبه الجملة من الجار والمجرور، والظرف للزمان كان أو للمكان، وقد سُمّيت بهذا الاسم لأنها تتألف من كلمتين أو أكثر لفظاً أو تقديراً، فهي مركبة كالجملة وتغني بذكرها عن ذكر الجملة فتقوم مقامها وتدلّ عليها"(٣).

فكل منهما يحيل التشابه بين الجار والمجرور والظرف من جهة، والجملة من جهة أخرى إلى الناحية التركيبية والناحية الدلالية، أما التشابه من الناحية التركيبية فواضح المقصود به، وأما التشابه من الناحية الدلالية فهما يشيران إلى ما صرح به النحاة من قبل بشأن قيام الظرف، أو الجار والمجرور مقام الجملة أحياناً(٤)، فيختلفان من جهة أن الدكتور قباوة أشار إلى ما صرح به النحاة بخصوص استتار الضمير في الجار والمجرور، والظرف إن تعلقا بعامل محذوف(٥)، وهذا ما لم يشر إليه الدكتورْ عمايرة، والدكتور قباوة أراد بدلالتهما على الزمان والمكان ظرفي الزمان، والمكان، وبعض حروف الجر الدالة على الظرفية مع مجرورها، فليس كلُّ حروف الجر تدلّ على الظرفية، وهذا بلا شكّ مدرَكٌ لديه لذا قال: (غالباً).

إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية– المملكة العربيّة السعودية– ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص: ٣٩٣.

(١): موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: الباحث العلامة محمد علي التهانوي– تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العجم– تحقيق د. علي دحروج– ج٢– ط١– مكتبة لبنان ناشرون– بيروت– لبنان– ١٩٩٦م، ص: ١٦١٣. مادة (مفعول).

(٢): إعراب الجمل وأشباه الجمل: الدكتور فخر الدين قباوة– ط٥– دار القلم العربي– حلب– سورية– ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص: ٢٧١.

(٣): في نحو اللغة العربية وتراكيبها: د. خليل أحمد عمايرة– ط١– عالم المعرفة– جدة– المملكة العربية السعودية– ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص: ١٢٦.

(٤): ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم– تحقيق محمد باسل عيون السود– ج١– ط١– دار الكتب العلمية– لبنان– بيروت– ١٤٣٠هـ/٢٠٠٠م، ص: ٦٣.

(٥): ينظر: شرح المفصّل للزمخشري: ابن يعيش– قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب– ج١– ط١– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان– ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص: ٢٣٢.

ثالثاً: مفهوم تعلق شبه الجملة:

لابد للظرف والجار والمجرور من أن يتعلقا بالحدث لإتمام معناهما، وهذا ما يشير إليه الدكتور فخر الدين قباوة في تعريفه تعلق شبه الجملة؛ إذ يقول: "هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث وتمسكها به، كأنها جزء منه، لا يظهر معناها إلا به، ولا يكتمل معناه إلا بها"(١)، فلا معنى لشبه الجملة في ذاتها، ودون ارتباطها معنوياً بالحدث، وشبه الجملة تؤدي معنى فرعياً، من خلال هذا الارتباط، زائداً على المعنى الذي يدل عليه المتعلق به ليكتمل بذلك المعنى الذي يبغيه المتكلم من كلامه.

رابعاً: الفعل وعمله:

بُني النظام النحوي للغة العربية على نظرية العامل التي كانت المرتكز الذي فُسّرت من خلاله الظواهر النحوية المختلفة في التراكيب اللغوية، وقد عُدّ الفعل أقوى العوامل وهو الأصل في العمل وباقي العوامل محمول عليه(٢)، وهو يعمل في الأسماء، "والأسماء يناسبها الإعراب وهو أصل فيها"(٣)، فالفعل يعمل في الفاعل والمفاعيل والحال والتمييز، وبه يعلق شبه الجملة، والفعل التام يقسم من جهة العمل قسمين:

١. الفعل المتعدي: هو الفعل الذي يتعدى أثره فاعله فيصل إلى المفعول به بنفسه(٤)، ويسمى "واقعاً لوقوعه على المفعول به ومجاوزاً لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به"(٥).

٢. الفعل اللازم: هو الفعل القاصر الذي لا يصل إلى المفعول به بنفسه وإنما يصل إليه بحرف الجر(٦).

خامساً: تعدية الفعل اللازم:

يذكر ابن هشام الأنصاري سبع وسائل يُعدّى بها الفعل اللازم، وهي: همزة أفعل، وألف المفاعلة، وصوغه على (فعّلتُ أفعُل) لإفادة الغلبة، نحو: كرّمتُ زيداً؛ أي غلبته في الكرم، وصوغه على (استفعل) لإفادة الطلب أو النسبة إلى الشيء، مثل: (استخرجت المال) و(استحسنت زيداً)، ومن هذه الوسائل: تضعيف عين الفعل؛ يقال في (فرح زيدٌ: فرّحته)، والتضمين، وإسقاط الجار توسعاً(٧)، وأضاف ابن هشام وسيلة أخرى هي تعدية الفعل اللازم بحرف الجر فيقول: "ما يتعدّى إلى واحد دائماً بالجار، كـ (غضبت من زيد) و(مررت به) أو

---

(١): إعراب الجمل وأشباه الجمل: الدكتور فخر الدين قباوة، ص: ٢٧٣.

(٢): ينظر: العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية: عبد القاهر الجرجاني- شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي- تحقيق وتقديم وتعليق: د. البدراوي زهران- ط٢- دار المعارف- القاهرة- جمهورية مصر العربية- د. ت، ص: ٢٨٣. وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- ج١- ط٤- مطبعة السعادة- القاهرة جمهورية مصر العربية- ١٣٨٠هـ/١٩٦١م، ص: ٨١.

(٣): النحو الوافي: د. عباس حسن- ج١- ط٣ -دار المعارف- مصر- ١٩٧٥م، ص: ٧٦-٧٧.

(٤): ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- ج١- ط٢٠- دار التراث- القاهرة- مصر- ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص: ١٤٦.

(٥): حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان- تحقيق طه عبد الرؤوف سعد- ج١- المكتبة التوفيقية- القاهرة- مصر- (د. ت)، ص: ١٢٥.

(٦): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، ١/١٤٥-١٤٦.

(٧): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- ج٢- المكتبة العصرية- بيروت- لبنان- ١٤٢٢هـ/١٩٩١م، ص: ٦٠٠-٦٠٢.

عليه"[1]، وعليه فوظيفة حرف الجر في التركيب هي تعدية الفعل بإيصال تأثيره إلى الاسم المجرور الذي كان من حقه في الأصل أن يكون معمولاً للفعل من جهة المفعولية، وهذا ما يوضحه الرضي الإستراباذي بقوله: "والمراد بإيصال الفعل إلى الاسم تعديته إليه حتى يكون المجرور مفعولاً له لذلك الفعل فيكون منصوب المحلّ، فلذا جاز العطف عليه بالنصب"[2]، وهذه الفكرة التي يصرح بها الرضي الإستراباذي تناولها بعض النحاة؛ إذا لم يكن وقوع شبه الجملة موقع المفعول غائباً عن تصوراتهم، فقد كانت المفعولية فيها دائرة في تفكيرهم من حيث المعنى والمحل حاضرة في أذهانهم قديماً وحديثاً، إذ أشاروا إلى هذه المسألة في عديدٍ من كتبهم.

سادساً: الاستدلال على المفعولية في شبه الجملة العربية عند بعض النحاة قديماً:

من النحاة الذين يمكن للبحث أن يستدل على المفعولية في شبه الجملة عندهم:

١. **الفراء (ت ٢٠٧هـ):** من المسائل التي تتصل بالمفعولية في شبه الجملة عند الفراء مسألة نصب اسم المكان المختص على الظرفية قوله تعالى: ﴿...**لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾[3]؛ إذ يقول: "المعنى – والله أعلم– لأقعدن لهم على طريقهم أو في طريقهم، وألقاء الصفة؛ [الظرف] من هذا جائز، كما قال: قعدتُ لك وجه الطريق، وعلى وجه لطريق، لأن الطريق صفة، [ظرف] في المعنى فاحتمل عليه ما يحتمله اليوم والليل، والعام إذا قيل: آتيك غداً، أو آتيك في غدٍ"[4]، والمراد من قوله انتصاب (صراطك) على الظرف كما كان الأمر بانتصاب الطريق في قول (ساعدة بن جؤية): "كما عسلَ الطريقَ الثعلبُ"[5]، ومن هذا الفهم منه أن اسم المكان المختص المجرور بحرف جر دال على الظرفية هو في موضع مفعول فيه ظرف مكان.

ويرى الفراء في موضع آخر أن المصدر المؤول من (أن) وصلتها في محل نصب بعد نزع الخافض (من) –وحذف حرف الجر في هذا الموضع قياسي– إذ يبين ذلك في تناوله قوله تعالى: ﴿...**يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾[6]، فيقول: "ومِنْ تحسن فيها ثم تلقى فتكون في موضع نصب"[7]، فمِنْ في الموضع حرف جر دال على التعليل والمصدر المؤول "أن تضلوا مفعول له، ومعناه كراهة أن تضلوا"[8]، فسياق الآية القرآنية الكريمة الذي ورد فيه المصدر المؤوّل قرينة توضّح أنه مفعول له، فالله تعالى يبيّن الحقّ في توزيع إرث الرجل بعد موته بين الوارثين، و"مفعول يبيّن محذوف، أي يبيّن لكم الحقّ"[9].

ومن ذلك المصدر المؤول من (أنّ واسمها وخبرها) في قوله تعالى: ﴿...**أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ**

---

(١): شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري– تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد– دار الطلائع– القاهرة– جمهورية مصر العربيّة– ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، ص: ٣٦٩.

(٢): شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: الرضي الإستراباذي، ص: ١١٣٤.

(٣): سورة الأعراف/١٦.

(٤): معاني القرآن: الفراء– ج١– ط١– عالم الكتب– بيروت– لبنان– ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص: ٢٥٠.

(٥): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري– تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه الأستاذ فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي– ج٥– ط١– مكتبة العبيكان– الرياض– المملكة العربية السعودية– ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص: ٦٧٦.

(٦): سورة النساء/١٧٦.

(٧): معاني القرآن: الفراء، ٥/٢.

(٨): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، ١٨٩/٢.

(٩): تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي– دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض– ج٣– ط١– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان– ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ص: ٤٢٤.

أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لا يُوقِنُونَ﴾()، ويقول الفراء فيه: "وقوله: (أنّ[1] الناس) تفتح وتكسر، فمن فتحها أوقع الكلام عليها: (تكلمهم بأن الناس) وموضعها نصب"()، ويريد أن من قرأ بفتح همزة[2](أن) كان المصدر المؤول من (أنَّ واسمها وخبرها) في موضع نصب بالفعل: (تكلمهم) بعد إسقاط حرف الجر، والتقدير قبل حذف الجار: (يكلمهم بأن الناس).

٢.المبرد (ت ٢٨٥هـ): ومن باب انتصاب الاسم بعد حذف حرف الجر يبيّن المبرد نصب المقسم به في قوله: "واعلم أنك إذا حذفت حروف الإضافة من المقسم به نصبته؛ لأن الفعل يصل فيعمل فتقول: اللهَ لأفعلنَّ؛ لأنك أردت أحلفُ اللهَ، وكذلك كل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل فعمل فيما بعده"()، والمراد من قوله: (كل خافض في موضع نصب) أن الجار والمجرور في موضع نصب بالفعل ويُستدَل على موضع النصب بأن الاسم المجرور عاد منصوباً بعد حذف الجار وفي هذا دلالة واضحة على بقاء المفعولية فيه. ومما يستدل به على المفعولية في شبه الجملة عنده كلامه في تصرف اسمي الزمان والمكان ومجيئهما غير ظرف؛ إذ يقول: "فإذا أجريته –إذ جعلته– مفعولاً مجرى ما لم يسمَّ فاعله قلبت: سيرَ بزيدٍ يومان... أقمت ذلك مقام الفاعل، كما تقول: دُخِلَ بزيدٍ الدارُ"()، ويريد بكلامه أن اسم الزمان[4]المتصرف المختص (يومان)، واسم المكان المتصرف المختص (الدار) جاء كل منهما نائبَ فاعلٍ. ثم يقول: "وما أجريته من هذه الأسماء ظروفاً انتصب في هذا الموضع بأنه مفعول فيه، فقلت: سِيرَ بزيدٍ يومين؛ لأنك أردت أن السير وقع في يومين، وأقمت (بزيد) مقام الفاعل. وإن كان معه حرف الخفضِ؛ لأن قولك: سِيرَ بزيدٍ، بمنزلة قولك: ضُرِبَ زيدٌ"()، ففي قوله: (وإن كان معه حرفُ الخفض) ما يفهم منه أن الجار والمجرور في موضع المفعول به، وإلا لما جاز أن ينوبا عن الفاعل، فنائب الفاعل في الأصل في رتبة المفعول به قبل تغير علاقة الإسناد، وهذا ما يوضحه الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) في حديثه عن جواز نيابة المجرور عن الفاعل في حال لم يكن المفعول به موجوداً في الكلام؛ أي حال كون الفعل لازماً، فينوب الاسم المجرور عندئذ عن الفاعل؛ "لأن المجرور في موضع نصب على المفعولية، إلا أن الفعل لم يصل إليه إلا بواسطة حرف الجر فكأنه مفعول به صحيح فإذا حذف الفاعل أقيم ما هو في موضع المفعول به"()، وفي هذا دلالة واضحة على بقاء الاسم المجرور في موضع المفعول به، وإن كان مجروراً بحرف الجر لفظاً، والجر على اللفظ لا يمنع الاسم المجرور من أن يكون فاعلاً لتجوز نيابته، وهذا ما يفهم من كلام المبرد؛ إذ يشبّه حالة الجر بحرف الجر الأصلي بحالة جر الفاعل بحر جر زائد للدلالة على رفع الاسم المجرور على الموضع إذ وقع نائب فاعل فيقول: "وجائز أن تقيم المجرور... مقام الفاعل: فيقول: سِيرَ بزيدٍ فرسخاً، فلا يمنعه حرف الجر من أن يكون فاعلاً؛ كما قال: ما [جاء] مِنْ أحدٍ، فـ (أحد) فاعل وإن كان مجروراً بـ (من)... و(من) لم تغيّر المعنى وإن غيرت اللفظ"()، ومسألة إجراء الجر بحرف جر أصلي تشبيهاً بالجر بحرف جر زائد يوضحها الشاطبي في قوله: "فإذا حذف الفاعل أقيم ما هو في

(): سورة النمل/٨٢.

(): معاني القرآن: الفراء، ٢/٣٠٠.

(): المقتضب: المبرّد– تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة– ج٢– ط٣– لجنة إحياء التراث الإسلامي– القاهرة– ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ص:٣٢٠.

(): المقتضب: المبرّد، ٤/٣٣٢.

(): المصدر السابق، ص: ٣٣٢.

(): المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الشاطبي– تحقيق الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي– ج٣– ط١– معهد البحوث العلمية وإحياء التراث– مكة المكرمة– المملكة العربية السعودية– ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص: ٣٩.

(): المقتضب: المبرّد، ٤/٥٢.

موضع المفعول به، وثَمَّ يُراعى لفظه فلا يرفع بالفعل، وثم طالب بالجر لفظاً لكن يبقى كما يبقى في... (ما لي في الدار من أحد)، فليس زيدٌ في: (مُرَّ بزيدٍ) إلا مفعولاً به في المعنى فساغ إقامته مقام الفاعل"[١]؛ أي يبقى الاسم المجرور بحرف جر أصلي من حيث الموضع والمعنى كبقاء المجرور بحرف جر زائد في موضع المبتدأ المرفوع كما في المثال الذي أورده. ومما ذكره المبرّد ما يفهم منه أن موضع الجار والمجرور النصب قوله: "وتقول: مررتُ بزيد، كما تقول: ضربتُ زيداً، فالباء وما بعدها في موضع نصب"[٢].

٣. أبو علي الفارسي (ت ٣٣٧هـ): تناول أبو علي الفارسي مسألة انتصاب الاسم المجرور بعد حذف حرف الجر سواء أكان ذلك فيما يخص انتصاب المفعول الثاني في باب الأفعال المتعدية إلى هذا المفعول بحرف جر[٣]، أم ما يخص انتصاب اسم المكان المختص[٤]، أم ما يخص انتصاب المفعول له[٥] بعد حذف حر الجر الدال على التعليل[٦]. ومما يشير به إلى أن الجار والمجرور في موضع المفعول قوله: "وإذا قلتَ: بمن تمْرُرْ امْرُرْ... [كانت] الباء مع ما بعدها منتصبة بـ (تمرُرْ) يدلك على ذلك أنك لو قلت: (مررتُ بزيدٍ وعمراً) لعطفتَ على (زيدٍ) وعلى الباء"[٧]، والمفهوم من قوله أن الجار والمجرور (بمن) في محل نصب مفعول به مقدم للفعل (تمرر) ودليله على ذلك جواز عطف (عمر) بالنصب على موضع الجار والمجرور (بزيد). ومما ينسب إليه أنه أجاز العطف بالنصب على موضع الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿**وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ...**﴾[٨]؛ أي إن المفعول فيه الظرف (يومَ) معطوف على محل الجار والمجرور (في هذه الدنيا) وأن موضعه النصب[٩]، وممن ذهب إلى هذا الوجه من الإعراب أبو محمد مكي القيسي (ت ٤٣٧هـ)؛ إذ يرى أنه يجوز نصب اسم الزمان (يوم) على الظرفية بالعطف على موضع (في هذه الدنيا)[١٠].

٤. ابن جني (ت ٣٩٢هـ): لم يكن تصور ابن جني في مسألة وقوع شبه الجملة موقع المفعول أو موقع النصب بعيداً عما قدمه النحاة قبله من إشارات إليها وجاء معالجته المسألة من جهة التصريح والتوضيح؛ إذ صرح في مواضع عديدة في كتبه إلى أن محل الجار والمجرور هو النصب[١١]، ومن ذلك قوله في تناوله

---

(١): المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الشاطبي، ٣٩/٣.

(٢): المقتضب: المبرّد، ٣٣/٤.

(٣): ينظر: الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي- حققه وقدم له الدكتور حسن شاذلي فرهود- ج١- ط١- الرياض- المملكة العربية السعودية- ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ص: ١٧٣-١٧٤.

(٤): المصدر السابق، ص: ١٨٢.

(٥): المصدر السابق، ص: ١٩٧.

(٦): المسائل المنثورة: أبو علي الفارسي- تحقيق وتعليق الدكتور شريف عبد الكريم النجار- دار عمان للنشر والتوزيع- (د. ت)، ص: ١٧٥.

(٧): سورة هود/٦٠.

(٨): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين، والكوفيين: أبو البركات الأنباري- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- ج١- ط٤- مطبعة السعادة- مصر- ١٣٨٠هـ/١٩٦١م، ص: ٣٣٤. وينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- ج١- المكتبة العصرية- بيروت- لبنان- ١٤٢٢هـ/١٩٩١م، ص: ٥٤٦.

(٩): ينظر: مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي- تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن- القسم الأول- ط٢- مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان- ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ص: ٥٤٥.

(١٠): الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جنّيّ- تحقيق محمد علي النجار- ج١- ط٢- دار الهدى للطباعة والنشر- بيروت- لبنان- ١٣٧٣هـ/١٩٥٢م، ص: ٣٤١-٣٤٢. وينظر: سر صناعة الإعراب: ابن جنّيّ- تحقيق الدكتور حسن هنداوي- ج٢- ط٢- دار القلم- دمشق- سوريا- ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ص: ١٣٠، و: اللمع في العربيّة: أبو الفتح عثمان بن جنّيّ- تحقيق الدكتور سميح أبو

مسألة عدّ حروف الجر جزءاً من الاسم المجرور، إذ يقول: "إن هناك دليلاً آخر على أنها كبعضٍ للاسم، ألا ترى أنك تحكم عليها وعلى ما جرّته بأنهما جميعاً في موضع نصب بالفعل حتى إنك لتجيز العطف عليهما بالنصب نحو قولك: مررتُ بك وزيداً، ونزلت عليه وجعفراً"(١).

ويقيم ابن جني الأدلة على أن موضع الجار والمجرور النصب آخذاً بمسألتي المعنى واللفظ فيقول: "والدلالة على صحة هذه الدعوة مطردة من وجهين: أحدهما أن عبرة هذا الفعل الذي يصل بحرف الجر قد نجدها فيما يصل بنفسه؛ ألا ترى أن قولك: (مررت بزيدٍ) في معنى جزت زيداً"(٢). ثم يدلل على صحة ما يذهب إليه من جهة اللفظ بجواز العطف بالنصب على موضع الجار والمجرور مستشهداً بقول لبيد بن ربيعة العامري(٣):

فإنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُوْنِ عَدنانَ والِداً ودَونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَواذِلُ(٤)

فقد عطف الشاعر الظرف المنصوب (دون) على موضع الجار والمجرور (من دون) وهذا دليل على أن موضعهما النصب. ويقدم دليلاً آخر على صحة دعوته مفاده أن العرب أجازت نصف الصفة محلاً على موضع الجار والمجرور فقالوا: (مررتُ بزيد الظريف) فنصبوا الصفة (الظريف) إتباعاً على موضع (بزيدٍ)(٥). ويدلل ابن جني على أن موضع شبه الجملة النصب من وجه آخر غير الإتباع على الموضع عطفاً أو وصفاً وإنما من إجازة النحويين وقوع شبه الجملة موقع نائب الفاعل الذي هو في الأصل مفعول به قبل تغير العلاقة الإسنادية فيقول بناءً على دعوته السابقة: "ومن هنا قضى النحويون على موضع الجار والمجرور إذا أسند الفعل إليهما بأنهما في موضع رفع"(٦) في "ما لم يسمَّ فاعله نحو: سِير بزيدٍ وعُجبَ من جعفرٍ"(٧). ويبيّن وجه إجازتهم هذا الأمر استناداً على أن نائب الفاعل كان مع الفعل المسند إلى فاعله منصوب الموضع فلمّا حذف الفاعل أسند الفعل إلى المفعول به الذي كان منصوباً مع الفاعل فرفع المفعول به على أنه نائب فاعل إذ أسند إليه الفعل(٨). وهذا يفضي إلى أن موضع الجار والمجرور معاً النصب على أنهما مفعول به وفق تصوره لتصحّ نيابتهما عن الفاعل، وإلى خروج الظرف المتصرف المختص من بابه إلى باب المفعول به؛ لأن باب النيابة عن الفاعل هو في الأصل للمفعول به.

٥. ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): جاء تصور ابن يعيش في مسألة وقوع شبه الجملة في رتبة المفعول موافقاً تصور من صرح بهذا من النحاة قبله، ولاسيما في جواز العطف، والإتباع بالوصف نصباً على موضع الجار والمجرور، وفي مسألة نيابة شبه الجملة عن الفاعل، فقد بيّن أن حروف الجر استعملت بغرض تعدية الأفعال القاصرة، وإيصال معناها إلى الاسم المجرور، وأن هذه الأفعال ضعفت في العرف والاستعمال لذا صارت

مفلي- دار مجدلاوي للنشر- عمّان- الأردن- ١٩٨٨م، ص: ٤٦.

(١): الخصائص: ابن جنّيّ، ١٠٢/١.

(٢): سر صناعة الإعراب: ابن جنّيّ، ص: ١٣٠.

(٣): سر صناعة الإعراب: ابن جنّيّ، ص: ١٣١. وينظر: شرح ديوان لبيد بين ربيعة العامري: حققه وقدّم له الدكتور إحسان عباس- ٨- التراث العربي (سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت)- الكويت- ١٩٦٣م، ص: ٢٥٥.

(٤): أورد محقق الديوان البيت على رواية (باقياً) وأشار في الصفحة ٢٥٦ إلى أن البيت رُوي في أكثر المراجع: من دون عدنان والداً.

(٥): سر صناعة الإعراب: ابن جنّيّ، ص: ١٣١.

(٦): المصدر السابق، ص: ١٣٢.

(٧): المصدر السابق، ص: ١٣١.

(٨): المصدر السابق، ص: ١٣٢.

تقويتها بحروف الجر أمراً واجباً( )، وعلى هذا يذهب إلى أن الاسمَ المجرور مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول، فيجيز العطف عليه من وجهين، فيقول: "يجوز فيما عُطف عليه وجهان: الجر والنصب، نحو قولك: (مررتُ بزيد وعمرو، وعمراً) فالجر على اللفظ والنصب على الموضع"( )، ومن إجازته الإتباع بالوصف نصباً قوله: "وكذلك الصفة، نحو: (مررتُ بزيد الظريفَ (بالنصب) والظريفِ (بالخفض)، فهذا يؤذن بأن الجار والمجرور في موضع نصب، ولذلك قال سيبويه( ): إنك إذا قلت: (مررتُ بزيدٍ)، فكأنما قلت: (مررتُ زيداً) ويريد أنه لو كان مما يجوز أن يستعمل بغير حرف الجر فكان منصوباً"( ). وهو يعدُّ حرف الجر جزءاً منْ الفعل تارة، وجزءاً من الاسم المجرور تارة أخرى؛ ليعلّل بهذا جواز العطف بالنصب على موضعهما؛ إذ يقول: "وذلك من قبل أن الحرف يتنزل منزلة الجزء من الفعل من جهة أنه به وصل إلى الاسم فكان كالهمزة في (أذهبته)، والتضعيف في (فرّحته)، وتارة يتنزل منزلة الجزء من الاسم المجرور به؛ لذلك جاز أن يعطف عليهما بالنصب، فالجر على الاسم وحده والنصب على موضع الحرف والاسم معاً"( ).

وأما مناقشته مسألة نيابة شبه الجملة عن الفاعل فيرى أنه تجوز نيابة الجار والمجرور عنه –إذا لم يكن حرف الجر دالاً على التعليل– لأنهما في موضع المفعول به"( )، ويعالج من جهة أخرى نيابة أسمي المكان والزمان عن الفاعل استناداً إلى أن كلاً منهما مقدر بالمفعول به وينصب نصبه على السعة، إذا كان الفاعل معهما وهذا واضح في قوله: "واعلم أن الظروف من الزمان والمكان لا يجعل شيءٌ منها مرفوعاً في هذا الباب حتى تقدر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح، كأن الفعل وقع به كما يقع بالمفعول الصحيح"( )، ويوضح أن أسماء المكان والزمان ليست كلها صالحة للنيابة عن الفاعل ويحصر الأمر فيما كان منها متصرفاً مختصاً ويجوز نصبه نصب المفعول به على السعة فيقول: "لا يجوز أن تقيم من الظروف مقام الفاعل إلا ما يجوز أن تجعله مفعولاً على السعة، نحو: (اليوم، والليلة، والمكان، والفرسخ)، وما أشبهها من المتمكنة"( ). ومما يستدل به –عنده– على أن موضع شبه الجملة النصب عدُّه المجرور بحرف جر دال على التعليل في موضع نصب مفعول لأجله ومن الشواهد التي ساقها على هذه المسألة قوله تعالى: ﴿...**يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ**...﴾( )، ويعلّق عليه بقوله: "موضع (منْ الصواعق) نصب على المفعول له، أي من خوف الصواعق؛ لأن (من) قد تدخل بمعنى اللام فتقول: (خرجت من أجل زيد) و(من أجل ابتغاء الخير)"( )، وهذا ما ذهب إليه السيرافي فرأى أنّ حرف التعليل والمجرور به في موضع نصب بالعامل فلمّا حذف حرف

(): ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش، ٣٠٠/٤.

(): المصدر السابق، ص: ٣٠٠.

(): الكتاب: سيبويه– تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون– ج١– ط٣– مكتبة الخانجي– القاهرة– ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص: ٢٣.

(): شرح المفصل: ابن يعيش، ٤٥٧/٤.

(): المصدر السابق، ص: ٣٠٠.

(): المصدر السابق، ص: ٣١١.

(): المصدر السابق، ص: ٣١١.

(): المصدر السابق، ص: ٣١٢.

(): سورة البقرة/١٩.

(): شرح المفصل: ابن يعيش، ٤٥٠/٤.

التعليل وصل الفعل إلى الاسم المجرور به ونصبه[١].

وإذا كان ابن يعيش قد عدّ (من الصواعقِ) في موضع نصبٍ على المفعول له فإن بعض معربي القرآن قبله لم يذهبوا هذا المذهب سواءٌ أكان هذا عند الفرّاء[٢]، أم عند الزجّاج[٣] (ت ٣١١هـ)، أم عند الأنباريّ[٤] (ت ٥٧٧هـ)، أم عند العكبري[٥] (ت ٦١٦هـ)، وإنما اكتفوا بعدّ (حذَر) منصوباً على أنه مفعول له.

٦. أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ): يؤكد المالقي ما ذهب إليه النحاة قبله وهو أن شبه الجملة في رتبة المفعول، فيرى أن حروف الجر "وما بعدها في موضع معمول لما تتعلق به من الأفعال أو ما في معناها"[٦]، ويقدم ثلاثة أدلة على هذا الطرح:

– أولها: انتصاب المجرور بعد حذف الجار منه، نحو: "وصلت إلى كذا، وصلت كذا، ومنه: خشّنْتُ بصدره، خشّنْتُ صدره"[٧].

– والثاني: أن حروف الجر مع مجرورها تنوب عن الفاعل نحو: "مُرَّ بزيد، وسِيرٍ إلى عمرو"[٨].

– والثالث: عطف المنصوب على موضع الجار والمجرور[٩].

ويستشهد المالقي على الدليل الثالث ببيت لبيد بن ربيعة العامري[١٠] من خلال عطف الظرف (دون) على موضع الجار والمجرور (من دون). ويورد بيتاً آخر بوصفه شاهداً على الحالة ذاتها، يقول فيه امرؤ القيس[١١]:

كأثْلٍ مِنَ الأعْراضِ مِنْ دُونِ بِيْشةٍ ودُونَ الْغُمَيْرِ عامِداتِ لِغَضْورا[١٢]

فعطف الشاعر المفعول فيه الظرف (دون) المنصوب على موضع الجار والمجرور (من دون) فدل هذا على أن موضعهما النصب على الظرفية.

---

(١): ينظر: شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي– تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي– ج٢– ط١– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان– ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص: ٢٥٦.

(٢): معاني القرآن: الفراء، ١٧/١.

(٣): ينظر: معاني القرآن وإعرابه: الزجّاج– شرح وتحقيق دكتور عبد الجليل عبده شلبي– ج١– ط١– عالم الكتب– بيروت– لبنان– ١٤٠٨هـ/١٩٨٩م، ص: ٩٧.

(٤): ينظر: البيان في غريب القرآن: أبو البركات الأنباري– تحقيق دكتور طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا– ج١– الهيئة المصرية العامة للكتاب– القاهرة– جمهورية مصر العربية– ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص: ٦١.

(٥): ينظر: التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري– تحقيق علي محمد البجاوي– القسم الأول– مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه– (د. ت)، ص: ٣٦.

(٦): رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي– تحقيق أحمد محمد الخراط– مطبوعات مجمع اللغة العربية– دمشق– سوريا– (د. ت)، ص: ٨١.

(٧): المصدر السابق، ص: ٨١.

(٨): المصدر السابق، ص: ٨١.

(٩): المصدر السابق، ص: ٨١–٨٢.

(١٠): رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، ص: ٨١. وينظر: شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ص: ٢٥٥.

(١١): رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، ص: ٨٢. وينظر: ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم– ط٥– دار المعارف– ٢٤– سلسلة ذخائر العرب– القاهرة– جمهورية مصر العربية– د. ت، ص: ٦٢.

(١٢): الأثل: شجر يشبه الطرفاء، الأعراض: جمع عرض؛ وهو الوادي، بيشة والغمير وغضورا: مواضع فيا ماء يقام عليها.

٧. **ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ):** أشار ابن هشام في بعض المواضع من كتبه إلى أنّ المجرور في رتبة المفعول ومن ذلك أنه يحكم على المجرورين في (ذُلَّ بالضرب، وسَمِنَ بكذا) بأنهما مفعولان لأجله لا مفعولان به"[١]، وعلى ها عَدَّ الباء حرف جر دال على السببية والتعليل فيكون المجرور بحرف جر دال على التعليل في موضع المفعول لأجله.

سابعاً: الاستدلال على المفعولية في شبه الجملة العربية عند بعض المحدثين:

ومن الباحثين المحدثين الذين يستدل البحث على المفعولية في شبه الجملة عندهم:

١. **الدكتور فخر الدين قباوة:** تناول الدكتور فخر الدين قباوة مسألة المفعولية في شبه الجملة، فصرّح بأنها في موضع نصب بالعامل الذي تتعلق به[٢]، وهو يرى أنّ ما يدلّ على أنّ محلّ شبه الجملة هو النصب تقديراً، الآتي:

– نزع الخافض: إذ يذهب إلى أن الاسم المجرور ينتصب بعد حذف حرف الجر الأصلي، ويستشهد على هذا بقول يزيد بن الحكم[٣]:

فَلَيْتَ كِفافاً كانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وشَرُّكَ عَنِّيْ، ما ارْتَوَى الْماءَ مُرْتَوِي

ويعلق على هذا البيت بقوله: "فتقدير القسم الأخير من عجزه: ما ارتوى من الماء مرتوٍ، ولمّا حذف حرف الجر (من) ظهر النصب على الاسم بعده، دليلاً على أن المحل في الأصل هو النصب، وإنما جيء بحرف الجر قبله؛ لتأتي تعدية الفعل القاصر، وإيصال معناه إلى مفعوله".

– **العطف والبدل:** ويمثل الدكتور قباوة على الإتباع بالعطف والبدل على موضع شبه الجملة مبيناً أن محلها النصب بـ: "أكرمتك في داري وعند أخي، ولقينا العدو بين الجبلين وفي الجو، واستيقظت صباحاً في الساعة الخامسة"، ففي المثال الأول: عطف الظرف (عندي) على موضع الجار والمجرور (في داري) فهما في محل نصب مفعول فيه ظرف مكان، وفي الثاني: عطف الجار والمجرور (في الجو) على الظرف (بين)، فدل ذلك أيضاً، على أنهما في محل نصب على الظرفية المكانية، وفي الثالث: أبدل الجار والمجرور (في الساعة) من الظرف الزماني (صباحاً)، وعلى هذا يكون موضعهما النصب على الظرفية الزمانية. والدكتور قباوة يذهب إلى أنه لو لم يكن محل الجار والمجرور هو النصب لما جاز العطف والبدل في الأمثلة السابقة[٤].

ويستشهد على إبدال الجار والمجرور من نائب الظرف بقول عبد الله بن الزبير[٥]:

فما إنْ أَرَى الحجّاجَ يُغمِدُ سَيْفَهُ يَدَ الدَّهرِ، حَتّى يترك الطِّفْلَ أَشْيَبا

فقد أبدل الشاعر الجار (حتى) والمجرور (المصدر المؤول من أن المضمرة وصلتها) من نائب الظرف (يد).

---

(١): شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، ص: ٣٦٩.

(٢): ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: د. فخر الدين قباوة، ص: ٢٧٤.

(٣): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي– تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون– ج١٠– ط٤– مكتبة الخانجي– القاهرة– جمهورية مصر العربية– ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص: ٤٧٢. وينظر الشاهد في: إعراب الجمل وأشباه الجمل: د. فخر الدين قباوة، ص: ٢٧٤.

(٤): ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: د. فخر الدين قباوة، ص: ٢٧٤.

(٥): إعراب الجمل وأشباه الجمل: د. فخر الدين قباوة، ص: ٢٧٤. وينظر: شعر عبد الله بن الزبير الأسدي: جمع وتحقيق يحيى الجبوري– دار الحرية للطباعة– بغداد– العراق– ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، ص: ٥٥.

ومن شواهد هذا العطف في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿...**يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ**...﴾[٢]، "فعُطف الجار والمجرور (بأيمانهم) على الظرف المنصوب (بين)"، "والباء في (بأيمانهم) في معنى (في)"، وعلى هذا العطف تكون شبه الجملة (بأيمانهم) في محل نصب مفعول فيه ظرف مكان ومن شواهد العطف على محل شبه الجملة في القرآن الكريم، التي تبين المفعولية منها قوله تعالى: ﴿...**يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا**...﴾[٣]، فعُطف الاسم المنصوب (لؤلؤاً) على محل الجار والمجرور (من أساور) فدل ذلك على أنهما في محل نصب مفعول به[٤]. ومن شواهد إبدال المنصوب[٣] من شبه الجملة في القرآن الكريم أيضاً، قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا**...﴾[٥]، "إذ علّق الزمخشري على هذا الشاهد بقوله: (ديناً) نصب على البدل من محل (إلى صراط)؛ لأن معناه: هداني صراطاً بدليل قوله: ﴿...**وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا**﴾[٦]"[٧]، وممن أعرب (ديناً) بدلاً من[٥] الجّار والمجرور (إلى صراط) أبو حيان الأندلسي[٨].

– **نيابة شبه الجملة عن الفاعل:** لأن المجرور أصله مفعول به والظرف ينصب نصب المفعول به توسعاً نحو: "يُصام شهر رمضان، سِير خلفُنا، لا يُقام في دار بخيل..."[٩].

وبناء على هذه الأدلة تكون شبه الجملة بنوعيها في محل نصب وناصبها الحدث الذي يقيدها ويتعلق بها[١٠].

إن ما قدمه الدكتور فخر الدين قباوة من أدلة وشواهد على مظاهر المفعولية في شبه الجملة جاء بمنزلة تأكيد ما كان قد أصله وأرسى قواعده النحاة القدامى، فجاء تصوره منسجماً ومتوافقاً مع تصورهم ورؤاهم، ويُعزى إليه استقراء الشواهد والأمثلة على صحة وصوابية هذه القضية.

٢– الدكتور فاضل صالح السامرائي: لم يتناول الدكتور فاضل السامرائي قضية المفعولية في شبه الجملة بصورة مباشرة ولكنه جاء ببعض الشواهد التي يستخلص منها أن المجرور بحرف جر دال على التعليل هو في رتبة المفعول لأجله.

وهو يرى أنّ المفعول له في اصطلاح النحاة هو المنصوب، وأما ما جُرَّ بحرف التعليل فلا يُسمّى في اصطلاحهم مفعولاً له، وإن كان المجرور هو الأصل عندهم[١١]، فقد ذهب معظمهم إلى هذا الأصل، ثم حُذف حرف الجرّ الذي يفيد التعليل توسّعاً فنُصب الاسم[١٢]، وعلى هذا يكون المفعول[١] له منصوباً على نزع

---

(١): سورة الحديد/١٢.

(٢): سورة الحج/٢٣، وسورة فاطر/٣٣.

(٣): ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: فخر الدين قباوة، ص: ٢٧٤. وينظر: الكشاف: الزمخشري– ج١، ص: ٦٧٦، و: البيان في غريب القرآن: أبو البركات الأنباري– ج١، ص: ٢٣٥.

(٤): سورة الأنعام/١٦١.

(٥): سورة الفتح/٢٠.

(٦): إعراب الجمل وأشباه الجمل: فخر الدين قباوة، ص: ٢٧٥. وينظر: الكشاف: الزمخشري، ٤١٩/١.

(٧): تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، ٢٦٢/٤.

(٨): إعراب الجمل وأشباه الجمل: فخر الدين قباوة، ص: ٢٧٥.

(٩): المصدر السابق، ص: ٢٧٤–٢٧٥.

(١٠): معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، ٢٣٠/٢. وينظر: شرح المفصل: ابن يعيش، ٤٤٩/١.

(١١): الكتاب: سيبويه– ج١، ص: ٣٦٩. وينظر: الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، ص: ١٩٧، و: اللمع في العربية: ابن جني، ص: ٥٠، و: شرح المفصل: ابن يعيش، ٤٥٠/١، و: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الشاطبي، ٢٦٧/٣، و: همع الهوامع: السيوطي– تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم– ج٣– مؤسسة الرسالة– ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ص: ١٣٣.

الخافض[١].

واستناداً إلى ما عدّه النحاة أصلاً في المفعول له يمكن عدّ المجرور بحرفٍ دالّ على التعليل في رتبة المفعول لأجله، وهذا يؤيده ما أورده الدكتور فاضل السامرائي من شواهد على عطف المفعول لأجله على العلة الصحيحة[٢] المتمثلة بحرف تعليل ومجرور به، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً...**﴾[٣]، فقد ذُكرت علة إنزال الكتاب في قوله تعالى: (لتبيّن)، وعُطف المصدران (هدى ورحمة) على هذه العلة، وهذا ما يذهب إليه الزمخشري في قوله: "(هدى ورحمة) معطوفان على محل (لتبيّن)، إلا أنهما انتصبا على أنهما مفعولان لهما؛ لأنهما فعلا الذي أنزل الكتاب ودخل اللام على (لتبيّن)؛ لأنه فعل المخاطب لا فعل المنزِّل"[٤]، فقد بيّن الزمخشري انتصاب[٥] (هدى ورحمة) لتحقق شروط نصبهما وجُرّ المصدر المؤول من (أن وصلتها) باللام لفقد شرط الاتحاد في الفاعل وكأنه يشترط هذا الشرط مع المصدر المؤول. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿**قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ**﴾[٦]، فقد عُطف المصدران (هدى[٧] بشرى) على العلة الصحيحة في (ليثبّت) وهي علة التنزيل[٨] فكل منهما مفعول معطوف على[٩] محل (ليثبّتَ)[١٠] على تقدير: تثبتاً لهم وإرشاداً وبُشارةً[١١].

إنّ ما أورده الدكتور السامرائي من شواهد على عطف المفعول له المنصوب على موضع الجار الدال على التعليل ومجروره، وما ذكره في شأن تأكيد النحاة أن الأصل في المفعول لأجله هو الجر بحرف التعليل، وأنّ انتصابه جاء من جهة نزع الخافض، وأنهم أجازوا جرَّ المستوفي شروط نصبه[١]، كل هذا يجعل الاسم المجرور بحرف جر دال على التعليل في موضع نصب على أنه في رتبة المفعول لأجله.

كانت هذه تصورات بعض النحاة القدامى وبعض الباحثين المحدثين حول المفعولية في شبه الجملة، ومن الجدير ذكره أنه الدكتور عباس حسن يذكر في مواضع عديدة من كتابه (النحو الوافي) أن المجرور بحرف جر أصلي هو بمنزلة المفعول به للفعل اللازم، لكنه يعدّه مفعولاً به في المعنى أو في حكم المفعول به[٢]، ولا يجيز في توابعه النصبَ[٣] رغم أن الاستعمال اللغوي قد دلّل على جواز العطف بالنصب على موضع شبه الجملة.

إنّ البحث في استقرائه واستدلاله على معاني المفعولية ومظاهرها في شبه الجملة عند بعض النحاة قديماً وحديثاً، واستناداً على ما قدّموه من شواهد قرآنية وشعرية قد جرى ذكرها في ثنايا البحث، يمكن له أن يفنّد

---

(١): معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، ٢٣٠/٢.

(٢): المصدر السابق، ص: ٢٢٣.

(٣): سورة النحل/٦٤.

(٤): الكشاف: الزمخشري، ٤٤٦/٣.

(٥): سورة النحل/١٠٢.

(٦): ينظر: معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، ٢٢٣/٢.

(٧): الكشاف: الزمخشري، ٤٧٣/٣. وينظر: التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، ٤٧٣/٢.

(٨): الكشاف: الزمخشري، ٤٧٣/٣.

(٩): ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي- شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان- ج٢- ط١- دار الفكر العربي- القاهرة- جمهورية مصر العربية- ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص: ٦٥٤.

(١٠): ينظر: النحو الوافي: د. عباس حسن، ١١٨/٢، ١٢٥، ١٢٦، ١٥١، ١٥٩، ٤٣٧، ٤٣٨.

(١١): ينظر: المرجع السابق، ص: ١١٧، ١١٨، ١٢٥، ١٢٦، ١٥١، ١٥٩.

الأدلة التي توصّل إليها، والتي تبيّن وتوضّح المفعولية فيها بمظاهرها وكيفياتها المختلفة، بما يتوافق وينسجم مع المعاني السياقية لحروف الجر، ومع رؤية النحاة في نصب الظرف نصب المفعول به في باب النيابة عن الفاعل، وأهم هذه الأدلة:

١. النصب على نزع الخافض: ويقسم قسمين:

أ. النصب على نزع الخافض سماعياً: ويدخل فيه: نصب الاسم المجرور على أنه مفعول به، ونصبه على أنه مفعول لأجله، ونصب اسم المكان المختص على أنه مفعول فيه.

ب. النصب على نزع الخافض قياسياً: ويختص بنصب المصدر المؤول من (أن، وأنّ) وصلتهما، وقال بوجه النصب من النحاة: الخليل، وسيبويه ينسب وجهَ النصب إلى الخليل ولم يعترض عليه لكنه رأى الجر وجهاً[٤]، الفرّاء[٢]، والمبرّد[٣]، وممن مال إلى وجه الجر: الكسائي والسيرافي[٤]، ونقل عن الزجاج أنه جوز النصب والجر[٥].

٢. نيابة شه الجملة عن الفاعل: وقد شرط النحاة في الجار والمجرور عدم دلالة الجار على التعليل؛ لأن المجرور به مفعول له، وهو ما لا يصح أن يقوم مقام الفاعل فانتصابه ليس كانتصاب المفعول به فهو علة للفعل، وإذا ناب عن الفاعل خرج عن كونه مفعولاً له ولا يُعرف أنه كذلك إلا إذا كان فضلة بعد الفاعل، فيقدر عمل الفعل به بحرف التعليل[١]، وشرط النحاة في الظروف[٦] أن تكون متصرفة تنتقل بين حالات الإعراب المختلفة رفعاً ونصباً وجراً، وأن تكون مختصة إما بالإضافة، وإما بالوصف، وإما بالتعريف.

٣. الإتباع على الموضع: ويشمل:

أ. العطف على موضع المجرور بالنصب.

ب. عطف المجرور على المنصوب.

ج. إبدال المنصوب من موضع المجرور.

د. إبدال المجرور من موضع المنصوب.

٤. جر المفعول لأجله بحرف جر دال على التعليل.

---

(١): ينظر: الكتاب: سيبويه، ٣/١٢٦-١٢٨. وينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الشاطبي، ٣/١٤٩-١٥٠.

(٢): معاني القرآن: الفرّاء، ٢/٣٠٠.

(٣): المقتضب: المبرد، ٣/٣٤١-٣٤٧.

(٤): شرح كتاب سيبويه: السيرافي، ٣/٣٤٦.

(٥): المصدر السابق، ص: ٣٤٦.

(٦): المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الشاطبي، ٣/١٠-١١.

الخاتمة

يخلص البحث من كل ما تقدّم ومن كل ما استقراه واستدلّ به على معاني ومظاهر المفعولية في شبه الجملة إلى أن المجرور في رتبة المفعول ومحله النصب، وأن معاني حروف الجر السياقية هي التي تحدّد الكيفية التي يكون عليها في المفعولية، والمعنى الخاص الذي يكتسبه من معانيها المختلفة، وأن الظرف المتصرف المختص انتقل من باب الظرف إلى باب المفعول به توسعاً في مسألة النيابة عن الفاعل –لأن أصل النيابة أن تكون للمفعول به– وارتبط بالفعل وفق علاقة الإسناد بعد حذف الفاعل الذي كان إسناد الفعل إليه؛ ولم يعد مرتبطاً بالحدث الذي يدلّ عليه الفعل وشبهه ارتباط التعلّق المعروف لشبه الجملة.

ثبت المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

١. *إعراب الجمل وأشباه الجمل*: الدكتور فخر الدين قباوة- ط٥- دار القلم العربي- حلب- سورية- ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٢. *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*: أبو البركات الأنباري- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- ط٤- مطبعة السعادة- القاهرة جمهورية مصر العربية- ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.

٣. *الإيضاح العضدي*: أبو علي الفارسي- حققه وقدم له الدكتور حسن شاذلي فرهود- ط١- الرياض- المملكة العربية السعودية- ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٤. *البيان في غريب القرآن*: أبو البركات الأنباري- تحقيق دكتور طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة- جمهورية مصر العربية- ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٥. *التبيان في إعراب القرآن*: أبو البقاء العكبري- تحقيق علي محمد البجاوي- مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه- (د. ت).

٦. *تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي*- دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض- ط١- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٧. *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:* المرادي- شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان- ط١- دار الفكر العربي- القاهرة- جمهورية مصر العربية- ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٨. *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*: محمد بن علي الصبان- تحقيق طه عبد الرؤوف سعد- المكتبة التوفيقية- القاهرة- مصر- (د. ت).

٩. *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*: عبد القادر بن عمر البغدادي- تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون- ط٤- مكتبة الخانجي- القاهرة- جمهورية مصر العربية- ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

١٠. *الخصائص:* أبو الفتح عثمان ابن جنّي- تحقيق محمد علي النجار- ط٢- دار الهدى للطباعة والنشر- بيروت- لبنان- ١٣٧٣هـ/١٩٥٢م.

١١. *ديوان امرئ القيس*: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- ط٥- دار المعارف- ٢٤- سلسلة ذخائر العرب- القاهرة- جمهورية مصر العربية- د. ت.

١٢. *رصف المباني في شرح حروف المعاني*: المالقي- تحقيق أحمد محمد الخراط- مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق- سوريا- (د. ت).

١٣. *سر صناعة الإعراب*: ابن جنّي- تحقيق الدكتور حسن هنداوي- ط٢- دار القلم- دمشق- سوريا- ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

١٤. *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*: ابن الناظم- تحقيق محمد باسل عيون السود- ط١- دار الكتب العلمية- لبنان- بيروت- ١٤٣٠هـ/٢٠٠٠م.

١٥. *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*: ابن عقيل- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- ط٢٠- دار التراث- القاهرة- مصر- ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٦. *شرح الرضي لكافية ابن الحاجب:* الرضي الإستراباذي - دراسة وتحقيق الدكتور حسن بن محمد

إبراهيم الحفظي– القسم الأوّل– ط١– إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية– المملكة العربيّة السعودية– ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

١٧. *شرح المفصّل للزمخشري*: ابن يعيش– قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب– ط١– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان– ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

١٨. *شرح ديوان لبيد بين ربيعة العامري*: حققه وقدّم له الدكتور إحسان عباس– ٨– التراث العربي (سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت)– الكويت– ١٩٦٣م.

١٩. *شرح شذور الذهب*: ابن هشام الأنصاري– تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد– دار الطلائع– القاهرة– جمهورية مصر العربيّة– ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٢٠. *شرح كتاب سيبويه*: أبو سعيد السيرافي– تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي– ط١– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان– ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٢١. *شعر عبد الله بن الزبير الأسدي*: جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري– دار الحرية للطباعة– بغداد– العراق– ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

٢٢. *العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية*: عبد القاهر الجرجاني– شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي– تحقيق وتقديم وتعليق: د. البدراوي زهران– ط٢– دار المعارف– القاهرة– جمهورية مصر العربية– د. ت.

٢٣. *الكتاب:* سيبويه– *تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون– ط٣– مكتبة الخانجي*– القاهرة– ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢٤. *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*: الزمخشري– تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه الأستاذ فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي– ط١– مكتبة العبيكان– الرياض– المملكة العربية السعودية– ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٢٥. *اللمع في العربيّة*: أبو الفتح عثمان بن جنّيّ– تحقيق الدكتور سميح أبو مغلي– دار مجدلاوي للنشر– عمّان– الأردن– ١٩٨٨م.

٢٦. *المسائل المنثورة*: أبو علي الفارسي– تحقيق وتعليق الدكتور شريف عبد الكريم النجار– دار عمان للنشر والتوزيع– (د. ت).

٢٧. *مشكل إعراب القرآن*: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي– تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن– القسم الأول– ط٢– مؤسسة الرسالة– بيروت– لبنان– ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٢٨. *معاني القرآن:* الفراء– ط١– عالم الكتب– بيروت– لبنان– ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

٢٩. *معاني النحو*: د. فاضل صالح السامرائي– ط١– دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع– عمان– الأردن– ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٣٠. *المعجم المفصّل في النحو العربي*: الدكتورة عزيزة فوّال بابستي– ط١– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان– ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٣١. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*: ابن هشام الأنصاري– تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد–

المكتبة العصرية– بيروت– لبنان– ١٤٢٢هـ/١٩٩١م.

٣٢. *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*: الشاطبي– تحقيق الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي– ط١– معهد البحوث العلمية وإحياء التراث– مكة المكرمة– المملكة العربية السعودية– ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٣٣. *المقتضب:* المبرّد– تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة– ط٣ –لجنة إحياء التراث الإسلامي– القاهرة– ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٣٤. *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: الباحث العلامة محمد علي التهانوي*– تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العجم– تحقيق د. علي دحروج– ط١– مكتبة لبنان ناشرون– بيروت– لبنان– ١٩٩٦م.

٣٥. *النحو الوافي*: د. عباس حسن– ط٣ –دار المعارف– مصر– ١٩٧٥م.

٣٦. *همع الهوامع*: السيوطي– تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم– مؤسسة الرسالة– ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.